صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

شخصية اعتبارية

القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

إرنست ويونغ الأردن
محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١١٤٠
عمان ١١١١٨- المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٠٠٩٦٢٦٥٨٠٠٧٧٧/
٠٠٩٦٢٦٥٥٢٦١١١
فاكس: ٠٠٩٦٢٦٥٥٣٨٣٠٠

Building a better working world

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
الى مجلس الإدارة المحترمين
صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية اعتبارية
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

الـــرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية ("الصندوق") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وطبقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمر أخر

تم تدقيق القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ من قبل مدقق حسابات اخر وتم اصدار رأي غير متحفظ حولها بتاريخ ١٨ حزيران ٢٠٢٠.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية الصندوق أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

Building a better working world

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للصندوق.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الصندوق على الاستمرار. واذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الصندوق في اعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ/ الأردن

أسامة فايز شخاترة
ترخيص رقم ٢٠٧٩

إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
١٦ أيار ٢٠٢١

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية اعتبارية
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	إيضاحات	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣١ كانون الأول ٢٠١٩
		دينـــــــار	دينـــــــار
الموجودات			
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني		٢٦,٣٤٢,٠٦٨	١٠,٤٠١,١٧٢
مجموع الموجودات		٢٦,٣٤٢,٠٦٨	١٠,٤٠١,١٧٢
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مصاريف مستحقة الدفع		١,٠٠٠	١,٠٠٠
مجموع المطلوبات		١,٠٠٠	١,٠٠٠
حقوق الملكية			
رأس المال	٤	٥٥٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠
الإحتياطيات	٥	٢٥,٧٩١,٠٦٨	٩,٨٥٠,١٧٢
مجموع حقوق الملكية		٢٦,٣٤١,٠٦٨	١٠,٤٠٠,١٧٢
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٢٦,٣٤٢,٠٦٨	١٠,٤٠١,١٧٢

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية اعتبارية
قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠	للفترة منذ التأسيس ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
		دينـــــــار	دينـــــــار
رسوم اشتراك	٦	١٥,٩٥٣,٥٧١	٩,٨٥٧,٦١١
مصاريف إدارية	٧	(١٢,٦٧٥)	(٧,٤٣٩)
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة		١٥,٩٤٠,٨٩٦	٩,٨٥٠,١٧٢

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية اعتبارية
قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	رأس المال*	الإحتياطيات	الإجمالي
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	٥٥٠,٠٠٠	٩,٨٥٠,١٧٢	١٠,٤٠٠,١٧٢
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	١٥,٩٤٠,٨٩٦	١٥,٩٤٠,٨٩٦
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٥٥٠,٠٠٠	٢٥,٧٩١,٠٦٨	٢٦,٣٤١,٠٦٨
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
الرصيد كما في ١ نيسان ٢٠١٩ (عند التأسيس)	٥٥٠,٠٠٠	-	٥٥٠,٠٠٠
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	٩,٨٥٠,١٧٢	٩,٨٥٠,١٧٢
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٥٥٠,٠٠٠	٩,٨٥٠,١٧٢	١٠,٤٠٠,١٧٢

* يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك إسلامي عضو في الصندوق، بالإضافة الى دفعة من أصل مساهمة الحكومة في رأس مال مؤسسة ضمان الودائع في الصندوق بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار.

	٢٠٢٠	للفترة منذ التأسيس ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول
	دينـــــــار	دينـــــــار
فائض الإيرادات عن النفقات	١٥,٩٤٠,٨٩٦	٩,٨٥٠,١٧٢
الأنشطة التشغيلية		
التغير في رأس المال العامل-		
أرصدة دائنة أخرى	-	١,٠٠٠
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	١٥,٩٤٠,٨٩٦	٩,٨٥١,١٧٢
الأنشطة التمويلية		
رأس المال	-	٥٥٠,٠٠٠
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	-	٥٥٠,٠٠٠
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	١٥,٩٤٠,٨٩٦	١٠,٤٠١,١٧٢
النقد وما في حكمه كما في بداية السنة	١٠,٤٠١,١٧٢	-
النقد وما في حكمه كما في نهاية السنة	٢٦,٣٤٢,٠٦٨	١٠,٤٠١,١٧٢

(١) عـام

تأسس الصندوق بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٩ بموجب قانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٨ لسنة ٢٠١٩ كشخصية اعتبارية تتولى إدارته مؤسسة ضمان الودائع وتكون العلاقة بين الصندوق والمؤسسة على أساس الوكالة بالأجر وتنظم جميع أمور هذه العلاقة بموجب قرار من المجلس، ويقوم الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون وما يُدفع له من البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع والمؤسسة يكون على سبيل التبرع.

تهدف المؤسسة من خلال "صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية" إلى حماية المودعين لدى البنوك الإسلامية بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك إسلامي يتقرر تصفيته وفقاً للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها إلى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك الإسلامية جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.

تتكون مصادر المال للصندوق مما يلي:

- رسوم الإشتراكات السنوية التي يتم تحصيلها من البنوك الإسلامية.
- عوائد إستثمارات أموال الصندوق.
- أي قروض حسنة يحصل عليها الصندوق.
- أي منح مالية تقدم للصندوق بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وموافقة مجلس الوزراء إذا كانت المنح مقدمة من جهات غير أردنية.

تؤول أموال الصندوق في حال تصفيته إلى صندوق الزكاة في المملكة وذلك بعد تغطية كافة المصروفات والخسائر المترتبة على الصندوق.

(٢) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقا للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفي حال عدم وجود معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تتعلق ببنود القوائم المالية يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الصادرة حولها بما يتفق مع المعايير الشرعية لحين صدور معايير إسلامية لها.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

إنَّ الدينار الأُردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يُمثل العملة الوظيفية للصندوق.

التغيرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، باستثناء أن الصندوق قام بتطبيق المعايير التالية:

معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم ٣٠ (اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر المرتفعة)

تم تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ التطبيق الالزامي للمعيار في ١ كانون الثاني ٢٠١٨، حيث قام الصندوق بتطبيق متطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب تعليمات الصندوق المركزي الأردني رقم (١٣/٢٠١٨) تاريخ ٦ حزيران ٢٠١٨.

قام الصندوق بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٠) وذلك استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٦/٢٠٢٠) بتاريخ ٥ تموز ٢٠٢٠ هذا ولم ينجم أية اختلافات جوهرية عن معيار التقارير المالية الدولية رقم (٩).

يحدد هذا المعيار المبادئ المحاسبية ومتطلبات الإفصاح لانخفاض الموجودات المالية والخسائر الائتمانية المتوقعة على مختلف التعرضات الائتمانية، والاستثمارات، وغيرها من الموجودات لدى المؤسسات المالية الإسلامية والمخصصات المتعلقة بها وبما يتوافق مع أفضل الممارسات المتبعة عالمياً.

أسفر هذا المعيار أيضاً عن توصيات فيما يتعلق بالتغييرات والتحسينات في محاسبة الاحتياطيات المتمثلة في احتياطيات المخاطر وفقاً لمعيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم (٣٥) وهذه الاحتياطيات يجب تطبيقها بنفس تاريخ تطبيق وسريان معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم (٣٠)، وكلا المعيارين يحلان محل معيار المحاسبة المالي الاسلامي السابق رقم (١١) بعنوان "المخصصات والاحتياطيات."

معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم ٣٥ (احتياطيات المخاطر)

يقدم المعيار نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة باحتياطيات المخاطر. ينطبق المعيار على احتياطيات المخاطر للمؤسسات المالية الإسلامية للتخفيف من التعرض للمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر الاستثمار في الأسهم ومخاطر معدل العائد أو المخاطر التجارية المنقولة التي تواجه أصحاب المصلحة.

قام الصندوق بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم (٣٥) المتعلق باحتياطيات المخاطر ولم ينتج أي أثر عن تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق.

معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم ٣٣ (الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة)

إن معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٣) "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة " يحل محل معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم ٢٥، حيث يُحدد هذا المعيار أنواع الأدوات الرئيسية للاستثمارات المُتوافقة مع الشّريعة الإسلامية ويُحدد المعالجات المُحاسبية بما يتناسب مع خصائص نموذج الأعمال للصندوق التي يتم بموجبها إدارة الاستثمارات، ويهدف إلى وضع مبادئ للتّصنيف والاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن الاستثمار في الصكوك والأسهم وغيرها من الأدوات المُماثلة.

قام الصندوق بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٣) المتعلق بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة ولم ينتج أي أثر عن تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق.

معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم ٣٤ المتعلق بإعداد التقارير المالية لحاملي الصكوك

يحدد هذا المعيار المبادئ المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير المالية للموجودات الأساسية لأداة الصكوك. وهو يتطلب من المصدر إعداد تقارير التمويل أو الدعوة لإعدادها حسب الحاجة بموجب هذا المعيار.

قام الصندوق بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٤) المتعلق بإعداد التقارير المالية لحاملي الصكوك ولم ينتج أي أثر عن تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق.

ملخص السياسات المحاسبية الهامة

النقد وما في حكمه
لغرض قائمة التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك.

إثبات الإيراد والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف برسوم الاشتراك السنوي للبنوك بنسبة اثنين ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك.

يتم اثبات الايرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

العملات الأجنبية
يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات، كما يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الإيرادات والمصروفات.

المخصصات
يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزام (قانوني أو فعلي) في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

القيمة العادلة
ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التقاص
يتم اجراء التقاص بين الموجودات والمطلوبات واظهار المبلغ بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

(٣) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الصندوق القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الصندوق القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

(٤) رأس المال

يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك إسلامي عضو في الصندوق. بالإضافة الى دفعة من أصل مساهمة الحكومة في رأس مال مؤسسة ضمان الودائع في الصندوق بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار.

(٥) الإحتياطيات

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا البند ما تم تحويله من فائض الإيرادات عن النفقات خلال السنوات.

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	دينـــــــار	دينـــــــار
احتياطيات محفظة تكافل حسابات الإستثمار المشترك	١٣,٧٥٥,١٦٨	٥,٢٤٨,٣١٧
احتياطيات محفظة تكافل حسابات الإئتمان	١٢,٠٣٥,٩٠٠	٤,٦٠١,٨٥٥
المجموع	٢٥,٧٩١,٠٦٨	٩,٨٥٠,١٧٢

(٦) رسوم اشتراك

يستوفي الصندوق رسم اشتراك سنوي من البنوك الإسلامية بنسبة اثنان ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة وفقا لأحكام القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته وتتكون رسوم الاشتراك على النحو التالي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	للفترة منذ التأسيس ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	دينـــــــار	دينـــــــار
رسوم اشتراك محفظة تكافل حسابات الإستثمار المشترك	٨,٥١٣,٦١٥	٥,٢٥٢,٢٨١
رسوم اشتراك محفظة تكافل حسابات الإئتمان	٧,٤٣٩,٩٥٦	٤,٦٠٥,٣٣٠
المجموع	١٥,٩٥٣,٥٧١	٩,٨٥٧,٦١١

(٧) مصاريف إدارية

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	للفترة منذ التأسيس ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول
	دينـــــــار	دينـــــــار
أتعاب وكالة بالأجر*	٥,٠٠٠	٣,٧٥٠
اتعاب مهنية	٦,٠٠٠	٣,٠٨٣
دعاية وإعلان	١,٦٥٤	٥٥٠
قرطاسية	٢١	٥٦
المجموع	١٢,٦٧٥	٧,٤٣٩

*تمثل هذه المبالغ مصاريف وكالة بالأجر تدفع سنويا بمبلغ ٥,٠٠٠ دينار أردني لمؤسسة ضمان الودائع.

(٨) ضريبة الدخل

وفقاً قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، تم اعفاء الصندوق من ضريبة الدخل، وذلك وفقاً للمادة (٢٧) من القانون.

(٩) الالتزامات المحتملة

الاعتمادات والكفالات

لا يوجد على الصندوق التزامات محتملة تتمثل في الاعتمادات والكفالات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

القضايا المرفوعة على الصندوق:

لا يوجد قضايا مرفوعة على الصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

(١٠) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

لا يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداته والتي تحمل فائدة مثل ودائع البنوك.

تمثل حساسية قائمة الدخل الشامل أثر التغيرات المفترضة المتوقعة بأسعار الفوائد على ربح الصندوق لسنة واحدة، ويتم احتسابها بناءً على الموجودات المالية والتي تحمل سعر فائدة متغير كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم اتجاه الصندوق.

الصندوق ليس معرض لمخاطر الائتمان حيث يحتفظ بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة. (لدى البنك المركزي الأردني).

مخاطر السيولة

يعمل الصندوق على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التسهيلات البنكية.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات المالية (غير مخصومة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩ على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي وأسعار الفائدة السوقية الحالية:

	أقل من ٣ شهور	المجموع
	دينـــار	دينـــار
٣١ كانون الأول ٢٠٢٠		
أرصدة دائنة أخرى	١,٠٠٠	١,٠٠٠
المجموع	١,٠٠٠	١,٠٠٠

	أقل من ٣ شهور	المجموع
	دينـــار	دينـــار
٣١ كانون الأول ٢٠١٩		
أرصدة دائنة أخرى	١,٠٠٠	١,٠٠٠
المجموع	١,٠٠٠	١,٠٠٠

(١١) إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الصندوق بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط الصندوق ويعظم حقوق الملكية.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم تقم المؤسسة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

ان البنود المتضمنة في هيكلة رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع، الاحتياطيات والبالغ مجموعها ٢٦,٣٤١,٠٦٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مقابل ١٠,٤٠٠,١٧٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

(١٢) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

ان المعايير المالية والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة ادناه، وسيقوم الصندوق بتطبيق هذه المعايير ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم ٣١ (الوكالة بالاستثمار)

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المبادئ المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير المالية الخاصة بوكالات الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) للمعاملات والأدوات المالية، من جانب كل من رب المال والوكيل. سيصبح هذا المعيار إلزاميا في الفترات المحاسبة المبتدئة في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢١، مع السماح بالتطبيق المبكر.
يتطلب المعيار من رب المال تقييم طبيعة الاستثمار باعتباره إما :

أ) الاستثمار بالتمرير(a pass-through investment)
ب) مشروع الوكالة (wakala venture)

إن تمرير الاستثمار هو استثمار يكون فيه مشاركة الوكيل، وكذلك خيارات قابلية تحويل الأداة محدودة، ويتحمل المستثمر / (الموكل) بشكل رئيسي التعرض المباشر للموجودات الأساسية. يجب على المستثمر / (الموكل) تطبيق نهج تمرير الاستثمار لاستثماراته في أدوات وكالة الاستثمار، إلا إذا اختار تطبيق نهج مشروع الوكالة واستيفائه للشروط المذكورة في المعيار.

بموجب هذا النهج، يجب على (الموكل) مبدئيا إثبات الموجودات التي تستند إليها ترتيبات الوكالة في دفاتر حساباته بتطبيق مبادئ الإثبات المبدئي حسب مقتضى الحال، بما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية المعنية.

ويجوز (الموكل) أن يختار تطبيق نهج مشروع الوكالة، إذا كان عقد الوكالة بالاستثمار يستوفي أي من الشروط المطلوبة بموجب شروط معينة.

بموجب هذا النهج، يجب حساب الاستثمار في دفاتر المستثمر / (الموكل) الذي يطبق" طريقة حقوق الملكية في المحاسبة"؛ بحيث يتم إثبات الاستثمار مبدئيا بالتكلفة وبعد ذلك يتم قياسه في نهاية الفترة المالية بالقيمة المدرجة ويتم تعديله لتشمل حصة المستثمر / (الموكل) في الربح أو الخسارة لمشروع الوكالة.

من وجهة نظر الوكيل، يتطلب المعيار أنه عند بدء المعاملة يجب على الوكيل إثبات بترتيب الوكالة بموجب نهج خارج الميزانية نظرا لأن الوكيل لا يسيطر على الموجودات / الأعمال ذات الصلة. ومع ذلك، هناك استثناءات لنهج غير مدرج بالميزانية حيث قد تنص الاعتبارات الإضافية المرتبطة بالأداة القائمة على وكالة الاستثمار احتساب الأمر ذاته كحساب مدرج بالميزانية.

معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢ (الإجارة)

يحل معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) "الإجارة" بدلاً من معيار المحاسبة المالي رقم (٨) "الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك" ويحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن مختلف أنواع الإيجارات كمؤجر ومستأجر.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتبارا من ١ كانون الثاني ٢٠٢١، مع السماح بالتطبيق المبكر.

(١٣) أثر جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وأثره على الصندوق

نتيجة استمرار تأثير فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على الاقتصاد العالمي وقطاعات الأعمال المختلفة وما رافق ذلك من قيود وإجراءات فرضتها الحكومة الأردنية ودول الجوار وبقية دول العالم، حيث من الممكن أن تتأثر أنشطة الصندوق بالتطورات العالمية والتي تؤثر حالياً على مختلف القطاعات الاقتصادية والجغرافية.

لم ينتج عن جائحة فيروس كورونا تأثير جوهري على نشاطات الصندوق. ترى إدارة الصندوق أنها تحتفظ بالسيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها عند تاريخ استحقاقها لفترة عام على الأقل من تاريخ هذه القوائم المالية.